شرح لـ «السياسة» الأسباب العميقة للأزمة وحذّر من أن المواجهة السنية- الشيعية تنذر فعلاً بشرٍّ مستطير

المفكر أحمد بيضون: لبنان يعيش حرباً أهلية باردة وما يحفظ وجوده المهدد احتمال تقاتل الورثة عليه

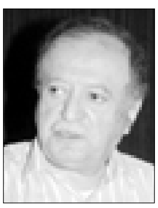
■ أحمد بيضون ■

بيروت - علي أحمد:

■ قدم المفكر اللبناني الدكتور أحمد بيضون في مقابلة مع"السياسة" قراءة مغايرة للواقع اللبناني على أبواب استحقاق مفصلي في تاريخ أزمته المفتوحة على كل الاحتمالات. ووضع الانتخابات الرئاسية موضوع النزاع في إطارها التاريخي قارئاً قراءة الباحث النقدي في الأسباب العميقة للأزمة ومحللاً طبيعة الجماعات التي تشكل المجتمع اللبناني المأزوم الذي بلغ مع النظام الطائفي حدود الإنجاز الكبير والانهيار النهائي.

في الحديث عن مصير بلاد الأرز يتدخل علم الاجتماع، وهو اهتمامه الأول، بالفلسفة وهي شغفه الأول، فالهوية اللبنانية التي قد تضيع بفعل نزاعات الطائفيين وتدخل الدول الإقليمية والغربية، هي موضع حراك، ويجب أن تكون موضوع متابعة.

في السياسة لا يجد بيضون، صاحب التجربة في النضال الحزبي-الفكري، حرجاً في تسمية الأشياء بأسمائها، لذا فإن"حزب الله وغيره من القوى الكبرى في لبنان، يتضخم حجمها وفعلها بسبب الدعم الخارجي لها، وكلما قويت ازدادت التبعية لهذا الخارج، ولكنها في الداخل لا تستند إلى طوائفها، بل تعيلها.

ويحذر: «المواجهة السنية-الشيعية تنذر فعلاً بشر مستطير، أما الدور المسيحي فتراجع إلى مؤيد ومراهن على التحالف مع الأقليات، ومنهم الشيعة، وإلى مؤيد ومراهن على الورقة الرابحة، أي أهل السنة، وهم أهل سلطة ودعم دولي. وبين هذا وذاك تنبت على أرض لبنان دول قائمة بذاتها، أخطرها دولة"حزب الله الذي يطبق ولاية الفقيه بالفعل، وهو (أي الحزب) إذ يخفي مضامين خطابه الديني فلحسابات الربح والخسارة، لأن القوى الدينية هكذا، تأخذ ما تستطيع أخذه، وستأخذ أكثر عندما تستطيع إلى ذلك سبيلاً».

اما الجماعات السلفية في لبنان والمنطقة، فيرى انها عالم معقد من التحالفات والعداوات، و"حزب الله على علاقة جيدة ببعضها، وعلى عداوة مع أخرى، ولكنه لم ير في تنظيم"فتح الإسلام" الإرهابي خطر أن يكون أحد تشكيلات "جيش السنة" الذي قد يواجهه يوماً. ويعود بيضون إلى حرب تموز 2006 التي خيضت من قبل"حزب الله لثلاثة أهداف: الأول لبناني يتعلق بالحفاظ على السلاح، والثاني سوري لإبعاد شبح المحكمة، والثالث إيراني لإثبات جدارة قبل المواجهة مع الأميركيين على خلفية الملف النووي.

لكنه يلاحظ ان في الأفق تباينا سوريا-إيرانيا ينطلق من اختلاف المشروع والأهداف، وعندما تتقدم التسوية للصراع العربي-الإسرائيلي ويكون لسورية موقع فيها، سيتأثر"حزب الله ولبنان، سلباً أو إيجاباً، ولكن ما يؤخر ذلك أن سورية غير مرحب بها في نادي التسوية حتى الآن رغم العروض المغرية التي تقدمها.

الدكتور أحمد بيضون مفكر وأديب وشاعر، اسم لامع في الساحة الثقافية العربية واللبنانية، من مواليد بنت جبيل في جنوب لبنان العام 1943، درس الفلسفة وتفوق فيها، وهو أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية التابع للجامعة اللبنانية، وأستاذ متعاقد في جامعة بيروت العربية، وأستاذ زائر في بعض الجامعات الفرنسية.

كتب في الفلسفة واللغة وعلم الاجتماع وله ديوان شعر واحد، اضافة إلى المساهمة في دراسات ومؤتمرات فكرية في أكثر من 25 بلداً مؤلفاته بالعربية والفرنسية، كتابة وترجمة، تزيد على 15 كتاباً، أبرزها: ديوان الأخلاط والأمزجة (شعر)، الصراع على تاريخ لبنان، من مفردات اللغة إلى مركبات الثقافة، الجمهورية المتقطعة، مصائر الصيغة اللبنانية بعد"الطائف"، مغامرات المغايرة، اللبنانيون طوائف وعرباً وفينيقيين، معاني المباني: في أحوال اللغة وأعمال المثقفين.

النظام الطائفي بلغ الجدار المسدود ولم يعد قادراً على إدارة لبنان... وما الاستحقاق الرئاسي سوى محطة في الأزمة المستمرة

عقدة الاستحقاق

● يواجه لبنان هذه الأيام استحقاقاً مصيرياً هو انتخابات رئاسة الجمهورية. ما قراءتكم لهذا الاستحقاق من الناحية الستراتيجية بعيداً عن حسابات هذا أو ذاك من الأطراف السياسية اللبنانية؟

■ الاستحقاق الرئاسي هو عقدة ونقطة تركيز لجملة النزاعات والتناقضات التي تحكم وضع البلاد منذ سنوات، يمكن تحديد منطلقها من انفكاك قبول الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً بالوكالة المعطاة لسورية لإدارة الشؤون اللبنانية. في العام 2004 وبعد حرب العراق، قامت حبكة لأوضاع المنطقة برمتها، وضعت الثنائي السوري-الإيراني في مواجهة الولايات المتحدة وفي مواجهة قوى أخرى مختلفة العلاقات والمصالح مع أميركا، تبدأ على صعيد المنطقة بإسرائيل وتشمل من جهة ثانية عدداً من الأنظمة العربية التي تجمعها علاقات وثيقة بأميركا، وهي تشمل على الصعيد الدولي قوى أخرى، بعضها ضالع ضلوعاً عميقاً في أوضاع المنطقة مثل الاتحاد الأوروبي ممثلاً بدوله الكبيرة أي فرنسا وبريطانيا وألمانيا. هذه الوكالة التي كانت أعطيت لسورية في أعقاب اتفاق "الطائف"، كانت في الواقع امتداداً للوضع القائم قبل الاتفاق، وقد عززها الموقف السوري في حرب الخليج 1990-1991، وهو موقف مالأ الولايات المتحدة وشارك في الحملة الدولية التي شنت آنذاك لتحرير الكويت على أثر الاحتلال العراقي لها.

اعتبرت هذه الوكالة منتهية في حدود سنة 2004 ومنذ ذلك الحين ونحن نشهد المحطة تلو المحطة في سياق تطورات طبعت المرحلة الجديدة وجعلت منها مرحلة أزمات متلاحقة. في سنة 2004 حصل التمديد للرئيس أميل لحود وصدر القرار 1559، وأسفر ذلك عن فرز جديد للقوى على الصعيد الداخلي، وكانت المحطة الكبرى في سنة 2005 في اغتيال الرئيس رفيق الحريري ومن قتلوا معه، ثم مسلسل الاغتيالات الذي تلاه. هذه المحطة كانت هي الأكثر تعبيراً في الواقع عن طبيعة التغيير الذي حصل، وإنها كانت تعني أنه لن يُسمح بحكم البلاد من قبل المركز القيادي الأبرز بعد اتفاق "الطائف"، وهو مركز رئاسة مجلس الوزراء، لشخص يعتبر قريباً جداً من أطراف متلاقية في مواجهة سورية وإيران، أي مقرب جداً من السعودية وفرنسا والولايات المتحدة وذو صلة وثيقة ببريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي، وهو قد نسج بهذه العلاقات وغيرها شبكة واسعة جداً، جعلت منه في الحكم ممثلاً متصدراً للقوى المذكورة في مواجهة قوى أخرى هي إيران وسورية وتضم أيضاً "حزب الله" في لبنان وحركة "حماس" في فلسطين.

هكذا نشأ خط الانقسام العميق الذي جعل كل محطة تقتضي تغييراً في الوضع اللبناني، تعبر عن نفسها بأزمة يصعب الخروج منها، أو تتمثل في اغتيالات وأعمال عنف، أو في اضطراب داخلي، من قبيل التظاهر والاعتصام والتهديد بالعصيان المدني وما إلى ذلك. إذاً الاستحقاق الرئاسي ليس بداية بل هو حلقة في هذا المسلسل المستمر منذ سنوات. هذا المسلسل شهد على سبيل المثال، استنكاف الوزراء الشيعة عن المشاركة في أعمال حكومة فؤاد السنيورة ثم عودتهم، ثم شهدنا حرب تموز-آب 2006، وبعدها استقالة الوزراء الشيعة وأحد الوزراء المسيحيين نهائياً من الحكومة. وكان المطروح في هذه الأثناء تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهذه استوت موضوعاً لسجال متأزم وتبادل حملات ولوساطات لا تهدأ، شأن الاستحقاق الرئاسي الآن.

اذاً، نحن أمام وضع إجمالي يشهد أزمة عميقة جداً، هي في الواقع، في وجهها الداخلي، نوع من الحرب الأهلية الباردة، نوع من الحرب الأهلية التي لم تصل إلى حد الانفجار المسلح، ولكنها حرب قائمة فعلياً، ومن علاماتها الأساسية هذا الاستقطاب الطائفي العنيف الذي نشهده، وهو استقطاب أسفر عن وضع شبيه بذلك الذي كان قائماً في أثناء حرب 1975-1990، لجهة التمثيل الأحادي للطوائف. ونحن نشهد وضعاً يبدو "حزب الله" فيه مهيمناً على التمثيل السياسي للشيعة، و"تيار المستقبل" مهيمناً على التمثيل السياسي للسنة، ووليد جنبلاط وحيداً فاعلاً للدروز. ولكن في الجانب المسيحي لا يوجد الانقسام الذي يعتد به، إذ نجد نوعاً من التوازن بين فريقين. وهذا يدل في الواقع على تطور مختلف للطوائف المسيحية عما شهدته الطوائف الإسلامية. ويدل على أن الأطراف المسيحية ليس لها في الخارج مخاطب واحد، بل هي تخاطب أطرافاً كثيرة ومختلفة.

هذا الاستقطاب الطائفي يجعل من أي خلاف أزمة ويجد النظام الطائفي اللبناني نفسه في مأزق، وتنتهي البدائل عند التنازع. إذا كنا أمام مشكلة تشكيل الحكومة وتحديد عملها مثلاً فإن الخلاف إذا طرحت مسألة من المسائل الأساسية، وهي مسائل متحركة على الساحة اللبنانية، تصبح خلافاً مستعصياً، والطرف الذي يجد أن وجهة نظره لن يؤخذ بها في أمر محدد يستطيع تجميد عمل الحكومة تجميداً تاماً، وباستطاعته أن يطيح الحكومة من أصلها إذا توفر له أكثر من ثلث الأصوات داخلها.

الجدار

هذا وضع لم يشهده النظام الطائفي من قبل وهذا يدل على أن هذا النظام له تاريخ من الأزمات. ولكن أزماته لا تكرر واحدتها الأخرى، وإنما هي تعبر في كل طور عن الحالة التي وصل إليها هذا النظام في تطوره. وأعتقد أن ما تعبر عنه الأزمة الحالية هو وصول النظام الطائفي في لبنان إلى الجدار، أي إلى نهاية إمكاناته، ولن يتمكن من إدارة أوضاع البلاد إدارة سوية.

مشكلة الاستحقاق الرئاسي أنه محطة في هذه الأزمة، هناك أهمية لعبور هذه المحطة بسلام، وأنا لا أقول أن هذا الاستحقاق بلا أهمية، هو استحقاق مهم لأن إنجازه بسلام يتيح للبلاد أن تتنفس، ويمنع الانهيار شبه الفوري للمؤسسات، ويمنع نوعاً من الازدواج في الحكم ونوعاً من الصراع على المؤسسات، يمكن أن يؤدي إلى صدامات في الشارع. لذا فإن إتمام الاستحقاق له أهمية مؤكدة. ومع ذلك فإن الانتخابات لن تشكل نهاية للأزمة، لأن المسائل الكبرى المطروحة، وهي موضع خلاف، ستعود للبروز عند أي إجراء مهم يلي الانتخابات الرئاسية، مثل الخلاف على الحكومة وبيانها الوزاري، وعلى تكوينها وتوازناتها، وكذلك هناك القرارات الدولية الخاصة بلبنان سواء ما يتعلق بالوضع في الجنوب، أو بالمحكمة الدولية، أو بسلاح "حزب الله"، والعلاقات مع سورية. وسيظهر التنازع من جديد في الهيئة الحاكمة، نحن إذاً أمام وضع سيطول وسنشهد له أطواراً كثيرة.

● هل الصراع في لبنان هو مواجهة سنية-شيعية، والمسيحيون فيه موزعون مع هذه الطائفة أو تلك؟

■ المسألة السنية-الشيعية تبدو متصدرة في هذا النزاع الداخلي اللبناني وهذا شيء جديد على تاريخ الانقسامات الطائفية في البلاد. العلاقات السنية-الشيعية كانت تاريخياً علاقات اعتدال وتقارب واختلاط ولقاء، وقبل المدة الأخيرة كان خارج التصور عملياً أن تتطور الأمور إلى هذا النوع من المواجهة بين القوى السنية والشيعية الرئيسية. الاستقطاب واتخاذه هذه الصفة ناجمان في الواقع عن العلاقات الخارجية للطرفين بالدرجة الأولى، وعن الوزن الذي أفسدته هذه العلاقات الخارجية تحديداً للطرفين، في الساحة الداخلية. أن تكون حليفاً لإيران ولجملة القوى التي تشكل إيران قطب الرحى فيها من جهة وأن تكون حليفاً للسعودية من جهة أخرى، وبالتالي داخلاً في المدار الإقليمي-الدولي للسعودية، هذا معناه أن الانقسام مرشح للتفاهم، ليس فقط بسبب المواجهة الإقليمية التي تحاول الدولتان مداراتها وتدبيرها على نحو يمنع تأزمها، ولكن أساساً لأن علاقة الشيعة بهذا الطرف، وعلاقة السنة بذاك الطرف، ضخمت كثيراً حجم الشيعة وحجم السنة في لبنان.

نحن أمام حالة لبنانية بامتياز، تبدو فيها طائفة من الطوائف طرفاً كبير الحجم لا في المجال الداخلي فقط بل أيضاً على الصعيد الإقليمي، ويبدو أن أموراً كثيرة في المنطقة كلها معلقة على طريقة تصرفها، هذه السمة من سمات الطائفية السياسية اللبنانية في علاقاتها بالخارج هي ما أسميه «الارتباط بين القوة والتبعية»، أي أن الطرف اللبناني الطائفي أصبح قوياً ازدادت تبعيته، وفقد سيطرته على نفسه وعلى قراره، لأن مصادر قوته ليست في البلاد وليست في قاعدته المحلية وإنما هي خارج البلاد، وعندما يجد نفسه على هذا القدر من القوة والعظمة والأبهة يصبح غير قادر على التراجع، وتصبح قيادته السياسية معرضة للطعن إذا تراجعت وقبلت بوضع يعبر تعبيراً أفضل عن الحجم الداخلي للجماعة التي تمثلها.

● هل هذه القاعدة تنطبق على"حزب الله بشكل أساسي؟

■ الحقيقة أنها تنطبق على الطرفين. فالنائب سعد الحريري مثلاً عندما يذهب إلى الولايات المتحدة يستقبله الرئيس جورج بوش وكبار المسؤولين ويرحبون به وبما يمثله. وكذلك في فرنسا وغيرها. وبالنسبة لـ"حزب الله" الأمر واضح، وكم يبدو كلاعب مهم على الصعيد الإقليمي. وواقع الحال، في العمق هو غير ذلك، لأن كل الأهمية التي يحظى بها في الخارج قاعدتها الداخلية ضعيفة وهشة.

واللافت في هذا المجال أن علاقة "حزب الله" و"تيار المستقبل"، كل بطائفته قائمة على «إعالة سياسية»، أي أن التشكيل السياسي يعيل جزءاً من طائفته عوضاً أن يكون العكس هو الصحيح. إذ يفترض بالطائفة أن تحمل القوة السياسية التي تمثلها وأن تمنحها الإمكانات لتقف على قدميها وتتولى الوظيفة المنوطة بها، وهي تمثيل الطائفة والدفاع عن مصالحها.

في الحالات اللبنانية التي نحن بصددها نجد أن القيادات السياسية هي التي تتولى الرعاية والإعالة، وهذا أمر غريب، ولكن يفهم على أنه طبيعي إذا تذكرنا أن مصادر القوة لهذا التشكيل السياسي ليست في الطائفة إنما هي موجودة في الخارج.

بين السنة والشيعة

● بالعودة إلى المسيحيين هل يفسر نقصهم العددي تراجع دورهم السياسي في لبنان أم أن هناك أسباباً أخرى؟

■ العدد بلا شك له تأثير ولكن التأثير الأكبر هو في التشكيل الإقليمي للعلاقات العربية والدولية، وموقعهم هم في هذا التشكيل. المسيحيون إذا رجعنا بضعة عشرات السنين إلى الوراء كانوا أقوياء بإمكاناتهم الداخلية أولاً وبعلاقاتهم الخارجية عندما كان التوجه الخارجي يتخذهم قبلة وهدفاً له. الوضع تغير الآن لأن الأميركيين والأوروبيين يتوجهون أول ما يتوجهون في النزاع الحالي، وفي الاستقطاب الحاصل على صعيد المنطقة، نحو السنة ولا يتوجهون نحو المسيحيين، لأن الأميركيين والأوروبيين معنيون ومهتمون بمن هم رعاة السنة في المنطقة، وهم حلفاؤهم الكبار، وبخاصة دول الخليج.

لذا نجد أن المسيحيين أصبحوا بلا راع ثابت على الصعيد الإقليمي والدولي، ولا تزال لديهم الكثير من العلاقات والإمكانات لكنها غير مكثفة في قطب يمكن أن يجترح لهم موقفاً مستقلاً على الساحة. لذلك تسود في صفوف المسيحيين اليوم نظريتان. نظرية تقول أنهم أقلية وأنهم بالتالي يجب أن يقفوا في صف الأقليات الأخرى في المنطقة، أي الأقلية الشيعية سواء في البلاد العربية، أو في العالم الإسلامي برمته وممثلها الرئيسي إيران، والأقلية العلوية الحاكمة في سورية. وهذه نظرية قديمة في المنطقة وتفسر سلوك أطراف مختلفة في مراحل ماضية من تاريخ لبنان والمنطقة. النظرية الثانية في صفوف المسيحيين هي التي تقول أن السنة هم أصحاب الأفق المفتوح في المنطقة وعلى الصعيد الدولي، وأن محالفة السنة بالتالي هي الورقة الرابحة الفعلية وهي التي تضمن ألا يجد المسيحيون أنفسهم في مواجهة الأكثرية من شعوب المنطقة ودولها، وهي أكثرية لا يستطيعون مواجهتها أصلاً، ولهم عندها مصالح كبيرة، ويحسن بهم أن يراعوها.

هذا فضلاً عن أن حلفاء المسيحيين التاريخيين، أي فرنسا أولاً وأميركا لاحقاً، هم الآن في هذا الصف، وهم في مواجهة الصف الآخر، وبالتالي من الطبيعي، حسب النظرية الثانية، أن يقف المسيحيون حيث يقف هؤلاء الحلفاء التاريخيون.

هاتان النظريتان تتنازعان المسيحيين، ولكن هذا لا يمنع أن كلاً من هاتين النظريتين في الواقع تغطي على نحو شفاف مصالح داخلية، بمعنى أنه إذا تغيرت الحسابات بالنسبة للطرف القائل بالنظرية الأولى، فهو مستعد للانتقال إلى النظرية الثانية، والعكس بالعكس، إذاً ليست المواقف نهائية، في هذا الصدد الحسابات الداخلية للأطراف المسيحية هي الحاسمة في تحديد الموقف.

● هل هذا ينطبق على العماد ميشال عون الذي انتقل من موقع إلى آخر، مع إمكان العودة إلى الموقع الأول؟

■ تماماً، هذا ممكن جداً.

● خلال العقدين الماضيين قامت ثنائية شيعية توزعت الأدوار بين شيعة للدولة، أي «حركة أمل»، وشيعة للثورة، أي"حزب الله. هل لا تزال الثنائية قائمة بالفعل، وكيف تقرأ سلوك كل منهما في موضوع الاستحقاق الرئاسي كمثال؟

■ منذ العام 2000 حصل مد كبير لـ"حزب الله" جعله هو القدرة المتصدرة فعلياً في الطائفة الشيعية وجعل حركة "أمل" في موقع ضعيف بالنسبة إليه. ضعف هذا الموقع كان يعوضه السوريون حتى انسحابهم من لبنان، بكفالتهم للثنائية الشيعية وإدارتهم للعلاقات بين طرفيها، بالتفاهم طبعاً مع إيران. الآن وقد خرج السوريون الوضع اختلف، ولا تملك "أمل" هامش حركة واسعاً يجعلها قادرة على الانفراد إذا شاءت بموقف من هذه المسألة أو تلك عن "حزب الله". لذا يبدو هذا الانفراد في هذه اللحظة بالذات عالي الكلفة على صعيد ما أسميه، تجاوزاً، الرأي العام الشيعي.

من جهة ثانية لا يعني ذلك أن حركة "أمل" أصبحت بلا قواعد فالواقع أن الحركة رتبت أوضاعها من خلال حظوظها في ما يسمى حصة الشيعة من الدولة، "الأنا" من الذين يمحضونها الولاء باعتبار أن رئيسها (نبيه بري) هو ولي نعمتهم. وهذا الوضع في المنطق اللبناني يجعل من الحركة نواة صلبة باقية، ولكن الموضوع يتعلق بإشعاع هذه النواة، وبنفوذها في الوسط الطائفي الأوسع، وهذا ما تقلص، في حين اتسع نفوذ النواة الأخرى الضخمة التي هي "حزب الله".

● ألا يعبر وجود هذه الثنائية عن مشروعين مختلفين، الأول مشروع الدولة اللبنانية وتحمله"أمل"، والآخر هو مشروع دولة"حزب الله؟

■ لا شك أن هناك فارقاً على هذا الصعيد. "حزب الله" يعيش أساساً في دولة خاصة به، دولة لا تدين للدولة اللبنانية لا بالقليل ولا بالكثير، فهو رتب أوضاعه ونشأ أصلاً على منطق أنه على هامش الدولة اللبنانية ومنافعها، مصدر تمويله معروف ومصدر سلاحه معروف، والخدمات التي يقدمها تتم عبر مؤسسات معروفة، وقد بقي خارج الحكم والإدارة وكل أجهزة الدولة كل هذه المدة، أي حتى الانسحاب السوري من لبنان، حين وجد نفسه مضطراً إلى سياسة أموره ومصالحه من داخل الحكم.

أما حركة "أمل" فهي في وضع آخر، لأنها نمت وترعرعت وهي على نحو ما عالة على المنافع التي تؤمنها الدولة، ابتداء من التوظيف وانتهاء بالمشاريع الصغيرة والكبيرة التي تنفذ هنا وهناك، وما يوفره ذلك من فوائد مختلفة، بالإضافة إلى سائر الخدمات من كل نوع التي يؤمنها الوجود في الحكم والنفوذ في الدولة، والتي قدمتها لمواطنيها، وقد نجحت حركة "أمل" بجدارة كبيرة أن تلعب دور من كانت تسميه هي وغيرها «الإقطاع السياسي» في ما مضى.

دخول ملتبس

● دخل"حزب الله في الدولة على مرحلتين الأولى في العام 1992 عندما أدخل نواباً إلى البرلمان وأسقط يومها شعار «الجمهورية الإسلامية في لبنان» من قاموسه، ثم دخل مرة ثانية إلى الحكومة بعد الانسحاب السوري العام 2005، هل يشكل وجوده في الدولة موقفاً نهائياً أم أنه يحتفظ بهدف إقامة جمهورية إسلامية في لبنان إلى مرحلة مقبلة؟

■ في الحقيقة إن شعار الجمهورية الإسلامية في لبنان هو من حين إطلاقه شعار ولائي، هو شعار انتماء إلى الثورة الإيرانية. ويصعب التصديق أن هذا الشعار حين طرح في النطاق اللبناني في الثمانينات كان معداً للتنفيذ، هو كان إعلاناً أكثر منه برنامجاً. لكن التخلي عنه لاحقاً كان له معنى أيضاً لأنه كان خطوة أولى نحو الانخراط في النظام الطائفي اللبناني الذي هو بخلاف عقيدة "حزب الله" ومنطلقاته ليس نظاماً دينياً، فالنظام الطائفي اللبناني هو نظام سياسي، وهو لا يستقي شيئاً من المضامين الإيديولوجية المتعلقة بالحكم مثلاً التي نجدها في الإسلام أو في المسيحية. مصادر النظام اللبناني على صعيد التشريع وعلى صعيد السياسة هي في الأساس مصادر وضعية وليست مصادر دينية. إذاً كان "حزب الله" قد خطا خطوة في هذا الاتجاه، أي خطوة نحو وضع أهدافه ذات الطابع الديني على الرف في ما يتعلق بالسياسة والحكم، وهو في الواقع قصر مشاركته في مجلس النواب بعد 1992 وحتى 2005 على أمور تتعلق بالمقاومة وحمايتها، وعلى أمور أخرى تتعلق ببعض المصالح والخدمات المتصلة بجمهوره مع الإشارة إلى أن هذا الجانب الثاني بقي ثانوياً، وعلى الإجمال نجد أن حضور الكتلة النيابية لـ"حزب الله" في مجلس النواب، كان باستثناء موضوع المقاومة، حضوراً خافتاً، ولو لم يكن لهم مطالب أو طروحات تنطوي على عناصر مواجهة مع منطق النظام أو مع سير أعمال الدولة المعتادة.

■ استعراضات عسكرية لحزب الله

■ من مؤتمر الحوار الوطني

لكن "حزب الله" مع هذا التغيير في مسلكه لبث محتفظاً بمرجعه الديني في التعبئة والاستقطاب، يعني أنه يعبئ جمهوره على أساس مذهبي ديني، وهو يستحضر مضامين دينية في هذه التعبئة. وهذا أمر يجعل وضعه ملتبساً، والالتباس هو بين منطق التعبئة من جهة، ومنطق الممارسة السياسية في ما يتصل بالدولة والقوى السياسية الأخرى من الجهة الثانية. وبالتالي في حال وصل "حزب الله" إلى وضع «غالب» في الحكم، وهذه مجرد فرضية، لا نستطيع أن نستبعد بروز المضامين الدينية لدى "حزب الله" وانعكاسها بالتالي على سياسته ومواقفه في الدولة، وفي علاقاتها وسياستها.

الواقع أنه في مثل هذه الحالة، علينا أن نسلم أن الأطراف لا تنسى بالضرورة منطلقاتها نسياناً نهائياً، وإنها تحاول أن تحصل على ما تستطيع أن تحصل عليه، وفي حين تقدر أن مضامين معينة غير صالحة للتسويق في السياسة، تسحبها أو تنحيها، وهي قد تستعيدها إذا وجدت نفسها في لحظة قوة باعتبار هذه الاستعادة نوعاً من أنواع التعبير عن هذه القوة.

● يقول"حزب الله أنه ملتزم «ولاية الفقيه» ولكن ليس في لبنان وليس في الظروف الحالية. هل قصدت هذه المسألة عندما قلت أن"حزب الله يمكن أن يستعيد مضامينه الدينية إذا وجد في نفسه القوة لفرضها؟

■ «ولاية الفقيه» ليست مستبعدة لـ"حزب الله" بما يتعلق به، وهو يأخذ بولاية الفقيه، بمعنى أنه مرتبط بما يراه الولي الفقيه في شؤون الدين والدنيا كافة، وما يقوله "حزب الله" أن الثورة الإسلامية في إيران وعلى رأسها الولي الفقيه تترك له سياسة أموره على النحو الذي يرى فيه مصلحة له وللبلاد، وهي لا تتدخل إلا في التوجيهات العامة، وهو يقول أنه في الأساس يتبنى هذه التوجيهات العامة ويعمل بها، وهذا هو مدلول ارتباطه بولاية الفقيه، ولكن في ما خصه هو فإنه ملتزم بها.

● وهل يمكن أن يصل إلى حد فرض «ولاية الفقيه» على اللبنانيين إذا امتلك القوة لذلك؟

■ هذه فرضية جدلية، وغير محتملة الحصول أو التحقق. ولكن ما أراه أن معظم القوى السياسية تجد نفسها داخلة في معترك ومضطرة إلى إجراء حساباتها على أساس موازينه، وكل قوة سياسية تأخذ ما تستطيع أخذه في لحظة معينة، وليس هناك عفة في السياسة. هناك حسابات وموازين قوى لا أكثر ولا أقل. لذا إذا استنكف "حزب الله" عن شيء ما فإنه يفعل لأن ذلك أفضل له في لحظة معينة، وإن وجد نفسه في وضع مختلف فهو سيغير موقفه وسيزيد من مطالبه وهذا ليس شأنه وحده بل هو شأن أي قوة سياسية.

السلاح والمحكمة والنووي

● أثناء حرب تموز 2006 شاركت في إعداد وثيقة عن أهداف ونتائج تلك الحروب، وقد نشرتها باسمك وحدك، بعد أن تخلى الآخرون عن ذلك، هل خلصت في تلك الدراسة إلى أن"حزب الله قام بتلك الحرب تنفيذاً لأمر من الولي الفقيه؟

■ للتوضيح فإن الوثيقة لم يتخل عنها المشاركون في اعدادها، وما حصل أنه مع تطور الحرب تخلت الجماعة التي كانت تلتقي في ذلك الوقت عن فكرة إصدار بيان أصلاً.

المهم أنه في تلك الورقة تشخيص للدوافع التي حملت "حزب الله" على القيام بالعملية التي قام بها وراء الحدود وأدت إلى نشوب الحرب، وما زلت عند هذا التشخيص. والأسباب هي أولاً تجاوز اغتيال رفيق الحريري وإغراقه بحدث ضخم كحدث الحرب، وثانياً تجاوز النقاش حول سلاح المقاومة بإبراز الصمود والقدرة على القتال في مواجهة إسرائيل، وبالتالي إخماد الأصوات التي كانت تتصاعد مطالبة بتخلي "حزب الله" عن هذا السلاح، وثالثاً إظهار ما يستطيعه الحزب في حال حصل عمل أميركي ضد إيران، أي ما يستطيعه من إلحاق أذى كبير في اسرائيل قاعدة أميركا الأساسية في المنطقة.

هذه هي الأهداف الثلاثة: حماية السلاح، وحماية النظام السوري من السياق الذي نشأ بعد اغتيال الحريري، وإنذار القوى التي تفكر بضرب إيران بأذى يمكن إلحاقه بإسرائيل. وبطبيعة الحال كان "حزب الله" يتوقع رداً إسرائيلياً على عملية أسر الجنديين وكان مستعداً لاستقبال هذا الرد، ولكن على الأرجح، وهذا ما قاله الأمين العام للحزب، لم يكن يتوقع الحجم الذي بلغه الرد الإسرائيلي، وبالتالي الخراب الهائل الذي سببه العدوان الإسرائيلي للبنان، كان الحزب يتوقع ضربات محدودة في أماكن محددة، وكان ذلك ليكفيه لإيصال الرسائل الثلاث المذكورة.

● كتبت في احدى دراساتك ان وجود السلاح في يد فئة لبنانية يستدعي رغبة الفئات الأخرى بالتسلح، وأشرت إلى مجموعات وتنظيمات أصولية بدأت تتكون في عدد من المناطق لتشكل ما يمكن أن يكون «جيشاً للسنة في مواجهة» سلاح "حزب الله، ولكن عندما اندلعت أحداث مخيم نهر البارد كان لافتاً وقوف الحزب ضد اقتحام المخيم وتصفية تنظيم"فتح الإسلام" الإرهابي. كيف تفسر ذلك؟

■ في الواقع ليس هناك ما يسمى «جيش للسنة»، هناك مظاهر معروفة لمجموعات بدأت بالتسلح في الضنية في العام 2000، وهناك أسماء متداولة لتنظيمات موجودة في المخيمات الفلسطينية خصوصاً، ولكن أيضاً في بواطن المدن وفي بعض مناطق الأطراف. هذه الظاهرة موجودة وفيها يختلط اللبناني بالفلسطيني بالعربي وغير ذلك. والعناوين معروفة لهذه المجموعات، وهي ليست عنواناً واحداً، وثمة تناقضات بين هذه التشكيلات وخلافات في رؤية المسلك الواجب إتباعه في لبنان تحديداً، وحتى أن النظرة إلى "حزب الله" تختلف من مجموعة إلى أخرى.

في ما يتعلق بمخيم نهر البارد، قال الأمين العام لـ"حزب الله" أن المخيم خط أحمر في المراحل الأولى للقتال، وبدا أنه يعارض اقتحام المخيم ولكن قيل لاحقاً أن "حزب الله" ساعد الجيش اللبناني بالذخيرة أثناء القتال. وأنا لا أملك أن أؤكد هذه المعلومات أو أنفيها، ولكنها تدل على اختلاف ما بين المعلن وغير المعلن في موقف "حزب الله"، وعلى كل حال هناك علاقة معروفة بين "حزب الله" وبين الجيش، والحزب حريص على ألا تحصل شروخ عميقة في هذه العلاقة القائمة منذ مدة طويلة. لقد تعرض الجيش في بداية معركة البارد إلى عدوان فادح ومسيء للوطن وللجيش، لذا فإن الحزب لم يكن في وسعه أن يمضي بعيداً في تعويق حركة الجيش سياسياً بعدما بدا أن المعركة ستتواصل وأن الجيش لن يتراجع وأن الحكومة تسانده في موقفه وكذلك قوى خارجية مختلفة.